

العنوان:	ملاحظات حول نظام الاقطاع الاوروبي في العصور الوسطى
المصدر:	المجلة العربية للعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	الحجي، حياة ناصر
المجلد/العدد:	مج 1, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	ربيع
الصفحات:	131 - 153
:DOI	10.34120/0117-001-002-005
رقم MD:	470769
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الملوك و الحكام ، أوربا، العصور الوسطى ، النظام الاقطاعي ، الطبقات الاجتماعية ، السلطة السياسية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/470769">http://search.mandumah.com/Record/470769</a>

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

أسلوب APA

الحجي، حياة ناصر. (1981). ملاحظات حول نظام الاقطاع الاوروبي في العصور الوسطى. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج 1، ع 2، 131 - 153. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/470769>

أسلوب MLA

الحجي، حياة ناصر. "ملاحظات حول نظام الاقطاع الاوروبي في العصور الوسطى." المجلة العربية للعلوم الإنسانية مج 1، ع 2 (1981): 131 - 153. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/470769>

## ملاحظات حول نظام الاقطاع الأوروبي في العصور الوسطى

هياة ناصر المحي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

### ملخص

حاول الباحث في هذا البحث ان يثبت خطأ النظرية السائدة بأن النظام الاقطاعي في غرب اوروبا في العصور الوسطى كان مجرد ظاهرة اقتصادية وان النشاط التجاري توقف تماماً في ظل النظام الاقطاعي . فالواقع ان الاقطاع الغربي يمثل ظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية ، وطوال العصر الاقطاعي كانت التجارة مع الشرق مستمرة قائمة .

وقد توصل الباحث الى اثبات وجهة نظره عن طريق دراسة نظام الدومين ، فأثبت ان الدومين لا يمثل وحدة اقتصادية فحسب ، بل كان في المقام الاول يمثل وحدة اجتماعية يتعاون افراده جميعاً في تنظيم شؤون الحياة واهمها استغلال الارض ، كما أنهم يربطهم جميعاً مع بعضهم البعض رباط الولاء لسيد واحد .

كذلك ألقى الباحث أضواء على نوعية الفلاحين والمزارعين في ظل النظام الاقطاعي ، واثبت أنهم لم يكونوا جميعاً رقيقاً أو أقناناً ، وانما وجدت منهم نسبة من الاحرار . وتطلبت هذه الحقيقة من الباحث ان يرجع الى جذور نشأة النظام الاقطاعي ، وما صاحب هذه النشأة من تفاوت في مقدار ما يتمتع به الفلاحون من حرية .

ومن خلال البحث اوضح الباحث دور الكنيسة في تطور النظام الاقطاعي في غرب اوروبا من ناحية وظهور مبدأ توريث الاقطاع وأثره في تشكيل الطابع العام للنظام الاقطاعي من ناحية اخرى.

عندما تتناول موضوع النظام الاقطاعي دون تحديد ، فاننا نعني به النظام الذي شهده الغرب الاوروي في العصور الوسطى (Adams, 1910: 196) . ولكن من ناحية أخرى تؤكد الحقائق ان العديد من النظم التي وجدت في اليابان ووسط افريقية . وفي مختلف الدول الاسلامية وغيرها من المناطق كان يطلق عليها النظام الاقطاعي (Adams, 1910, 196) . وقد ظهر هذا النظام التاريخي الاقطاعي الى حيز الوجود في الغرب الاوروي في القرنين الثامن والتاسع الميلادي نتيجة عدم استتباب الاوضاع السياسية في هذه المناطق طوال هذه الفترة (Adams, 1910: 197) .

وفي ظل هذا النظام الاوروي ذي الطابع الزراعي كانت الوحدة الاساسية التي تنقسم اليها الارض هي الاقطاع fief أو benefice (Adams, 1910: 197) .

وعند محاولة التعرف على أصول النظام الاقطاعي وجذوره التاريخية نجد أنها تعود الى عهد الاضطرابات السياسية التي صاحبت انهيار الامبراطورية الرومانية ، أي قبل بدء الغزوات الجرمانية بوقت قصير (Adams, 1910: 198) ، حيث نجد أن الأوضاع السياسية المتردية والازمات الاقتصادية هددت الفلاحين بالانهيار الكامل ، ولذا لجأ الفلاح الضعيف الى جاره الغني القوي يسلمه أرضه مقابل الحماية ودفع الاعداء عنه ، ثم يتسلمها منه ثانية كمستأجر يقوم بفلاحتها والعيش على محصولها بعد أن فقد ملكيتها (Adams, 1910: 199-200) .

وبشكل عام يمكن القول أن النظام الاقطاعي لم يظهر على مراحل منتظمة بل نتيجة ظروف مختلفة ، ولذا يتعذر توضيح الحدود التي تميز هذا النظام بتفاصيله الدقيقة (Adams, 1910: 222) .

ان انهيار الامبراطورية الكارولنجية ، وهجمات القرن التاسع نفشت قوة في

الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تأثير عميق ليس في تلك الفترة فقط ، بل لقرون تلت .

لكن هذه الضغوط لم تكن جديدة . فقد ولدت نتيجة لظروف مشابهة كما حدث مع الدولة الكارولنجية نفسها ، فهي نتيجة الانحلال المستمر لأحوال العالم الروماني المتأخر ، وعلى هذا نجد ان العنصر الأساسي هنا هو انحلال التجارة ، وحياة المدينة ، الذي بدأ في القرن الثالث الميلادي ، وفي عهد شارلمان بلغ انحلال التجارة الى الحضيض (Keen, 1968: 47) .

هذا لا يعني ان التجارة انقطعت او اختفت كلية ، وانه لم يعد هناك عملة نقدية ، وسيطة التبادل التجاري ، فالذي حدث ان التجارة لم تعد ذات أهمية ، أو بالأحرى فقدت أهميتها ، وفقدت المدن العظيمة التابعة للحكومة الكارولنجية مثل آخن ، وميتز ، أو فيردون أهميتها كمراكز تجارية ذات أهمية حضارية (Keen, 1968: 47) .

حقيقة أن القטיפه والحريز التي كانت تجلب من الشرق كانت معروضة للبيع في أسواق بافيا سنة ٧٨٠ م ، وبعد مائة عام حين بلغ غزو الفايكنج أقصى درجاته نجد أن الراهب Abbo من دير Fleury كان ينزل بهجومه على أولئك الذين أترفوا حياتهم بالرفاهيات الشرقية مثل الملابس الفاخرة ، والأثاث الارجوانية من صور وحلي والجلد الانطاكي (Keen: 1968: 47) .

وهذا يدل على ان التجارة مع الشرق كانت مستمرة .

ان العهد الكارولنجي مليء بالحقائق كالتى سبق ذكرها والتي تدل على استمرار التجارة خلال ذلك العصر ، ولكن لا وجود لبراهين تدل على وجود التجارة في أي عنصر أساسي في الحياة .

كانت التجارة مقصورة على بضائع الترف مثل البهارات ومواد لعمل ملابس البلاط والأردية الكهنوتية الكنسية ، هذه هي التجارة التي استمرت لكي تزدهر فيما بعد والتي كانت بضائعها كما يجب ان نلاحظ من المواد التي لا تثير مشاكل في الحزم والنقل .

وهنا يظهر لنا بؤادر العنصر الرئيسي الثاني الذي كان متلازماً مع انهيار التجارة والمراكز المدنية ، وهو انقطاع الاتصالات مع نتيجته المحتومة ، وهي انحلال الحكومة المركزية (47: 1968: Keen) .

هذه هي الوقائع المتلازمة التي شكلت الاقتصاد الاوروي في عهد شارلمان ، فقد كانت المدن قليلة وصغيرة لدرجة انه لا يمكن اعتبارها سوقاً للسلع الاستهلاكية ، واقتصرت التجارة الى حد كبير على وسائل الرفاهية غير الجوهرية « الكماليات » .

ومن ثم فان الحصول على الضروريات اقتضى من سكان الريف المتفرقين ان يعتمدوا على أنفسهم ، ويمكن ان نثبت هذه الحقيقة بالاستشهاد بنوعية المقياس الذي على أساسه كانت تقاس الأرض ، اذ ان الناس في تلك الفترة لم يستخدموا المصطلحات الحسابية من الياردات والاكرا ، بل بمساحة الأرض التي يمكن ان تمون أسرة واحدة ، وهو ما يسمى في غاليا mansio وفي انجلترا hide (48: 1968: Keen) .

وهذه الوحدة كانت تختلف في مساحتها مع خصوبة الأرض ، فكلما قلت خصوبة الأرض زادت مساحة القطعة اللازمة لتموين أسرة واحدة . ولكن هناك شيئين يمكن بوجه خاص ان يعرضا للخطر التوازن غير المستقر لمورد الرزق في مثل تلك الظروف . الاول حصاد ضئيل يتبعه نقص في المؤن ، والثاني حرب يقوم بها عدو ويقضي على المحاصيل (45: 1962: Heer) .

ان « الدومين » العظيم الذي كان يكون وحدة اقتصادية نموذجية في العهد الكارولنجي جاء الى حيز الوجود كنظام اجتماعي يتفق مع الاعتماد على النفس مع قدرته على الاستجابة لهذين الخطرين .

ان « الدومين » هو عبارة عن مقاطعة من الأرض (اقطاع) أو عدد من المقاطعات يرأسها السيد الاقطاعي (مالك الأرض) الذي يتولى أمورها الادارية وقد يكون ملكاً أو ديراً أو عدداً من النبلاء الاقوياء .

وقد كان الدومين كما تم وصفه في الوثائق التي أصدرها شارلمان والمتعلقة بنظام الاقطاع في الدولة الكارولنجية يقسم الى قسمين رئيسيين يختص السيد الاقطاعي باحدهما ويقسم القسم الثاني بين الفلاحين القائمين على خدمة مصالح السيد الاقطاعي المتعلقة بالزراعة والارض (2663: Volume 5: Flamerton) .

وبما أن العملة لم تكن ذات فائدة للسيد الاقطاعي لعدم وجود تداول نقدي ، ومن ثم فهم يدفعون له بضائع نوعية الى جانب مدهم اياه بالعمال الذين كان يستخدمهم لزراعة نصيبه من الأرض .

هذه المساعدات في العمل كانت تقدر بفترة ما بين يومين الى ثلاثة أيام في الاسبوع على مدار السنة ، وقد تكون اكثر من ذلك في وقت الحصاد . كذلك كان السيد الاقطاعي يشترط خدمة اولاد القن في أرض الاقطاعي (Southern, 1961: 99) .

وعلى ذلك ظهرت هذه المستأجرات الاقطاعية في شكل قسائم في الحقول الواسعة حول القرية ، تزرع بالجهد «الكوميوني» ، و «الكوميون» عبارة عن مجتمع صغير بسيط يعيش على الاكتفاء الذاتي ، ويقوم أفراد بخدمه السيد الاقطاعي ، وقد اختفت هذه «الكوميونات» تدريجياً بظهور المدن الكبيرة ، وبالتالي الدولة التي شملت هذه الوحدات الاجتماعية وكان الفلاحون يزرعون هذه المستأجرات الاقطاعية متبعين في الأساس دورة محصولية بسيطة جداً حيث تحرق الارض سنة ، . وتترك في السنة التي تليها دون زراعة . ويتضمن حق الاستئجار الاستفادة من الغابة والمرعى الموجودين في «الدومين» ، على ان يكون الاستخدام متناسباً مع عدد الوحدات (mansio, hide) الزراعية التي يمتلكها الفلاح التابع للسيد الاقطاعي .

ان «الدومين» الكبير قد يضم عدداً من القرى ، في كل قرية للسيد الاقطاعي حقوق ، وأمور السكان كانت تحت اشراف موظفين اداريين أو وكلاء الأرض الزراعية ، وقد أصدر شارلمان الى مثل هؤلاء الاداريين تعليمات خاصة بادرارة الاقطاعات الملكية ضمن تلك الشرائع الشهيرة التي أصدرت سنة ٨٠٢م في عاصمة الدولة الكارولنجية اكس لاشابل (Keen, 1968: 48) .

هذا يعطينا صورة واضحة عن كيفية سير النظام الاداري في الاقطاع في ذلك الوقت . لقد كان من بين واجبات الاداريين الاخرى ان يشرفوا بحرص على جمع وحفظ الانتاج الخاص بالسيد الاقطاعي من الارض وتوصيله الى مقره عند الضرورة .

وللتغلب على تكاليف النقل ومتاعبه ، كان من الاسهل على السيد الاقطاعي ان يأتي الى المقاطعة حيث يستقر فترة من الوقت مع أتباعه لكي يستحوذ على مقدار

وافر من انتاج الأرض في الحال ، أفضل من أن يرسل اليه فيما بعد .

نتيجة لذلك أصبحت الحكومة متنقلة مع « كادر » من الكتاب ورجال البلاط يتبعون الملك من قصر الى آخر . والنتيجة الحتمية لذلك ان الحكومة المركزية فقدت جزءاً من سلطتها وازداد الاعتماد على النواب المحليين . ان الحديث عن القرى يجب الا يجعلنا ننسى أن الوحدة الاجتماعية الحقيقية لم تكن القرية بل المقاطعة ، وغالباً ما تكون قرية بأكملها منتمية الى « دومين » واحد ، ولكن الأرض حول القرية قد تضم مستأجرات تشكل أجزاء من عدد من المقاطعات .

كانت الطرق المتبعة في الزراعة في ذلك الوقت بدائية وبسيطة وكانت العلاقات القانونية والاجتماعية معقدة لدرجة مذهلة ، ولا يمكن ان توصف بأنها كانت نتيجة مباشرة للظروف الاقتصادية كغيرها من العلاقات في مناطق أخرى كثيرة .

أما السكان الذين يعيشون في الحياء هذا الدومين فقد كانوا يرتبطون بدرجات مختلفة من التبعية للسيد الاقطاعي ، فهناك طبقة الاقنان وطبقة المزارعين الاحرار الذين كانوا ، خاضعين للسيد الاقطاعي خضوعاً لا يقل بأي حال عن خضوع اولئك الاقنان المرتبطين بالارض (Flamerton, Volume 5:2663) .

لهذا السبب لا يمكن اعطاء صورة صادقة للعلاقات بين السيد الاقطاعي والفلاح في العهد الكارولنجي المتأخر ، أو بعبارة أخرى بين المستغل والمستغل ، ومن ناحية اخرى يجب ان يتذكر المرء أن « الدومين » هو وحدة اجتماعية ذات اكتفاء ذاتي وانتاج الدومين للاستهلاك المحلي فقط دون البيع .

وفي أوقات القحط كان الاعتماد كلية على المخزون في مخازن حبوب السيد الاقطاعي للقضاء على الجوع .

ولم يكن من مصلحة السيد الاقطاعي أن يدع الرجال الذين يفلحون أرضه يموتون جوعاً لأن إنتاج الأرض يفيض عن حاجة الفلاحين .

وبالرغم من ذلك كان السيد الاقطاعي هو المحور الأساسي للحياة في المقاطعة . ولأن المقاطعة تتصف بالاكتفاء الذاتي (الكمية) والانتاجي (الاحتوائي أو الأنواع) لم تكن العلاقات مع السكان خارج المقاطعة ذات أهمية أما العلاقات الداخلية فقد حكمتها القوانين المحلية ، وهي التقاليد القديمة للمقاطعة .



وإذا كان الهدف من ذلك القانون السيطرة التامة على المناقشات الحادة ومشكلات السكان ، فلا بد من وجود وصي للسكان في المقاطعة والسيد القطاعي وحده بماله من مركز اجتماعي وأتباع يستطيع القيام بأعباء ذلك المنصب ، ولكي يتولى أيضاً تصريف المشكلات الخارجية لأن الرجال الذين كانوا ينتزعون رزقهم من اقطاع يكفي فقط لتموين أسرة واحدة كانوا ضعافاً إلا إذا كان هناك شخص يتمتع بسلطة عليا يتصدى للدفاع عنهم وعن مصالحهم .

في ذلك المجتمع الزراعي كان السيد القطاعي يلعب دوراً رئيسياً لكونه مسيطراً على مستودع الحبوب التابع لحكومة ذلك المجتمع ، كما أنه أداة الحماية للسكان . هذا الوضع أعطى السيد القطاعي هيمنة تامة على ذلك المجتمع . وعلى أية حال كان هذا الوضع شيئاً مألوفاً ، فالطاعة العمياء لسلطة عليا قد تكون قراراتها مزعجة كانت ثنائياً عادياً يدفعه الفرد في سبيل الحصول على شيء من الأمن والاستقرار الاجتماعي .

أكدت فوضى القرن التاسع الميلادي حاجة الفلاح العادي في البلدة الى الحماية والى سلطة عليا ، وإنها ضرورة ملحة تقتضيها الظروف ( Keen, 1968: 50) . ومن ثم فإننا نجد أن ملامح النظام الذي نحن بصدد مناقشته قد برزت واضحة في هذا العصر .

وعلى أية حال فإن هذا النظام تطور تطوراً طبيعياً نتيجة الأوضاع الاقتصادية في العهد الروماني المتأخر ، وكان للمستأجرات (الاقطاعيات) من الدومين الكارولنجي أصول قديمة مختلفة ومتعددة جداً . فبعض المستأجرين من سلالة عبيد أرقاء رأى سيدهم أن نشاطهم الجسدي أو جهدهم الذي يبذلونه في المنزل قد أصبح أقل فائدة مما كان عليه من قبل بسبب تقدمهم في السن ، وعلى ذلك انتهى الأمر بهم الى الاستقرار في قطعة صغيرة من الأرض . آخرون ينحدرون من أسلاف كانوا في حين من الوقت فلاحين صغاراً يزودون الأسواق المحلية بمنتجاتهم ، وباتتهاء مطالب المستهلك ، وانهيار السلطة المركزية اقتضت وجود حاية من السيد القطاعي مقابل ضمان الحصول على مساعدتهم له في زراعة أراضيه .

وهكذا فانه بدراسة موضوع الاقطاع في المقاطعات الكارولنجية يتبين أن

الأغلبية الساحقة كانت من الكولون كما هو الحال مع آرمينون مقدم دير قديس الخنادق أمور . وبالنسبة للوضع الاجتماعي للكولون نجد أنه سليل مباشر لفلاح أعطي في الأزمنة الرومانية المتأخرة قطعة أرض صغيرة من بيت المال على شرط أن يتعاقب هو ووريثه على زراعتها ، والعمل على عدم تركها وإهمالها (Keen, 1968: 50) . مثل هذا الشخص ، أي الكولون كان حراً ولكن حريته كانت محدودة جداً ، كان هو وسلالته مرتبطين أبدياً بالأرض التي يعيشون عليها .

وفي الأزمنة المتأخرة جعل هذا الوضع الكولون ذا فائدة كبيرة للسيد الاقطاعي الذي اعتمد وضعه الاجتماعي على الرجال الذين يعملون في أراضيهِ لمساعدته هو وأتباعه من ذوي الحسب الرفيع للحصول على فوائد مادية .

كان هناك وفرة في الأراضي وازدياد في عدد الأسياد الاقطاعيين الذين كانوا يتنافسون في سبيل الحصول على الرجال العاملين ، ولكن الكولون لم يكن باستطاعته ترك اقطاعه لأنه كان مرتبطاً بالأرض بقانون تقليدي ترجع أصوله الى عصور قديمة (Keen, 1968: 50) . في الأزمنة القديمة كان هناك فرق واضح بين الكولون صاحب الاقطاع الموروث الذي حصل عليه من بيت المال ، وبين العبد الذي أعطاه سيده قطعة من الأرض له ولعائلته مع شرط أن يعمل على مساعدة السيد الاقطاعي في زراعة أراضيهِ .

ولكن في عهد شارلمان أصبح هذا الفرق غير واضح على اعتبار أن كلا منهما قد تمتع بحريته في فترة ما .

وفي الغالب لم تعد الأرض التي عاش عليها الفلاح أرضاً عامة لكونها أعطيت لأحد الأديرة أو لأحد النبلاء العلمانيين ، وكانت السلطات الحكومية - ويمثلها واقعياً الملك - مثقلة بالالتزامات الداخلية بحيث أنها كانت عاجزة عن التدخل لحماية الفلاح من نزوات ذلك السيد الاقطاعي .

ويبدو أن الأجر الذي كان الفلاح قد دفعه ذات مرة قد تحول الى اتفاق يتضمن تقديم عمل في أرض السيد الاقطاعي كما هو الحال مع العبد وما يجب أن يقدم من خدمات .

وعلى أية حال تشير الدراسات الخاصة في بداية القرن التاسع الميلادي أنه كان

هناك عدد كبير من الرجال الأحرار ، الذين كانوا يكتنون أراضي زراعية مقابل تقديم خدمات عمالية غير مرتبطة بالأرض ، وعدد غير قليل من الفلاحين الصغار الذين رغم ارتباطهم بتقديم خدمات شخصية إلا أنهم كانوا غير مدينين بتقديم أي خدمات للاقطاعات (Keen, 1968: 51) . ولكن الأزمات التي حلت فيما بعد قد تسببت في حدوث ثورة اجتماعية والتي بمقتضاها اختفت طبقة المزارعين شبه المستقلين .

ويقدم الدكتور فردريك هير Friedrich Heer دراسة واقية عن أوضاع العبيد في البلاد الأوروبية المختلفة ، وينتهي في دراسته الى أن نظام العبودية في ظل نظام الاقطاع ، وإن اختلف في مظاهره من بلد الى آخر فقد شهد جذوراً واحدة لهذا النظام (Heer, 1962: 42 - 44) .

وبلغت الحاجة الى الحماية أوجها أثناء اضطرابات القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، هذه الحماية كان الأقوياء وحدهم هم القادرون على توفيرها . ولذا كان هؤلاء الأقوياء في حاجة الى عمال لتموينهم وتموين المحاربين تحت إمرتهم من « الافصال » أو التابعين (Keen, 1968: 51) . وقد هدد الانحلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذلك الاستقرار الذي كان يتمتع به الفرد الضعيف حيث أكد على عدم وجود الوحدة الاجتماعية والقانونية ، وهذا أكثر ما يخيف الفرد الضعيف في ظل تلك الظروف .

كان العمل الوحيد أمام الفرد الضعيف أن يقايض السيد الاقطاعي بأن يعطيه ما يملك مقابل توفير الحماية له ، فيضمن للسيد الاقطاعي الجهد الفعلي وحرية تحركه ، وحرية وجهه أولاده . وبعبارة أخرى ، لقد وافق ذلك الفرد الضعيف على أن يكون العبد الموروث للسيد الاقطاعي ، وكان السيد الاقطاعي يحتص بأموال الولاية والقضاء والحكم والادارة المحلية ، وقد ساعدت حركة الاكتفاء الذاتي التي بدأت تقوى في تلك الفترة واعتماد اهالي الدومين بما كان متوفراً في الدومين من طعام وأدوات ، ساعدت هذه الظاهرة على تقرير سلطة السيد الاقطاعي وزيادة اختصاصاته (Flamerton, Volume 5:2663)

إن قصة ويليام ريجنالد الذي قدم نفسه كعبد للقديس مارتين المارموتيري هو

وسلالته من بعده خير مثال على ما نقول ، ومن ثم فيجب عليهم جميعاً خدمة مقدم الدير ، والرهبان وكأنهم عبيد لهم وسجلات المقاطعة لهذه الفترة حافلة بأمثلة كثيرة لهذه الظاهرة (Keen, 1968: 51) .

إن تقييد حرية الفرد الضعيف وحرية سلالته من بعده أبد الدهر كان العنصر الأساسي في هذه المفاضلة لأنه يفي بمتطلب السيد الاقطاعي ألا وهو الاستمرار في أداء الخدمة الزراعية ، وهي الفائدة التي كان السيد الاقطاعي يبحث عنها ، ونجح في الحصول عليها . ومن هنا ظهرت ممارسة اللورد أو السيد الاقطاعي أو البارون أو الدوق في تحصيل الغرامة (Merchet) فحين تتزوج ابنة القن كان عليه أن يستشير سيده في المسألة لأنه إذا تزوجت من خارج المقاطعة كان معنى ذلك ضياع جهود سلالته الى الأبد .

كان القن يدفع هذه الغرامة للسيد الاقطاعي في سبيل الحصول على موافقة السيد الاقطاعي على زواج ابنته ، ومن ناحية أخرى هو نوع من تأكيد سلطة السيد الاقطاعي (Southern, 1967: 99) .

هذه الطريقة المتبعة في الزواج بين الأقنان كانت السبب في أن العبودية كنظام اجتماعي استطاعت أن تصمد كثيراً ولفترة طويلة أمام الظروف التي عاصرتها بعد العهد الكارولنجي .

كان الالتزام بدفع الغرامة (Merchet) قد أصبح في معظم أنحاء أوروبا هو القياس الذي على أساسه دون غيره يمكن التفرقة بين الفرد الحر والفرد غير الحر لفترات طويلة (Keen, 1968: 51 - 52) . حقيقة أن الاقنان غير الاحرار لم يكونوا عبيداً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، إلا أنه من الناحية العملية لم يكونوا أحسن حالا منهم .

إن الواجب الأساسي المفروض على الاقنان القيام به هو حراثة الأرض التي كانوا مرتبطين بها والتي كانت متشبثة بهم ، وأنزلت بهم المهانة والخزي ، كل ذلك لصالح الديريين المتفرغين للعبادة فقط والفرسان والمحاربين ذوي - الالتزامات العسكرية وعلى رأسها توفير الحماية والدفاع ، وهذا يذكرنا بقول الملك الانجليزي الفرد العظيم « ان بيت الله مثلث الأركان البعض يصلون والبعض يقاتلون والبعض

يعملون » وهذا القول يبرز الطبقات الثلاث في المجتمع الاقطاعي .

اقتصرت الوظيفة الاجتماعية للفرد العامل على العمل لتموين أسياده أو بمعنى آخر اقتصرت آفاقه الفكرية على ما هو موجود داخل حدود المقاطعة التي يعيش عليها . وفي أثناء عصر الأزمات هذا تأثر الفرد الحر بنفس الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تأثر بها الفرد غير الحر . وكانت العوامل الحاسمة التي - تسببت في حدوث مثل هذه الأزمات هي أيضاً الانهيار التام للدولة أو الحكومة المركزية ، وبالتالي تلبية الحاجة الملحة للحماية . وعلى أية حال كان الأحرار وسلالتهم هم المستفيدون من هذا العصر المضطرب . ومرة أخرى يجب أن نقول أنه لكي نفهم التطورات التي حدثت يجب علينا أولاً أن نبدأ بوصف النظام الإداري للعهد الكارولنجي ، لقد كان الموظف المحلي النموذجي في عهد شارل العظيم هو الكونت الذي كان معروفاً عنه أنه منذ العهد المتأخر للإمبراطورية الرومانية حاكم مدني وعسكري لمقاطعة أعطيت له ، ولم تختلف وظائفه في العهد الكارولنجي عما كانت عليه أصلاً من قبل ، وعلى الرغم من أنه كان من المحتمل جداً أن يكون نبيلاً ذا سلطة محلية ، إلا أنه من الناحية العملية كان موظفاً امبراطورياً يعين من قبل الملك أو الامبراطور ويخدم المصالح الامبراطورية في الاقطاعات وعلى ذلك كان عليه جمع المكوس والضرائب التي كان لازماً على السكان المحليين دفعها . وفي البلاط الكونتي كان هذا الموظف المحلي يتأخر المحكمة التي تعقد ثلاث مرات سنوياً ، ويحكم على كل الدعوات المدنية والجنائية الخاصة بأهالي الكونتية ، أما الحالات الأقل أهمية فإنها كانت تعرض على أتباعه النواب أو « الأفصال » الذين كان عليهم الاشراف على مئات الأقسام والأديرة التي كانت تتكون منها الكونتية وفي حالة الحرب كان يقود حملة لجباية الضرائب ، ومن وقت لآخر كان يزوره رسل أو مبعوثو البلاط الامبراطوري الذين كانوا يقومون بالتحقيق في مجريات الأمور التي كان يسيرها بسبب وجوده في هذا المنصب ، وكان الرسول أو المبعوث يكتب لسيد الامبراطور تقريراً خاصاً عن نشاطات الكونت (Keen, 1968: 52 - 53) .

وهكذا من الناحية الإدارية كان الكونت يؤدي الكثير من الخدمات الإدارية الهامة . ومن ناحية أخرى كانت هناك خدمات أكثر أهمية يؤديها الافصال الملكيون

(Keen, 1968: 53). وهذا يدعونا إلى أن نتذكر أن هذا النظام الذي نحن بصدد مناقشته يرجع في أصوله إلى الأمم الجرمانية أكثر منها إلى الأباطورية الرومانية ، ومن ثم فمن المحتمل أن تكون كلمة « فصل » أو تابع كانت تعني الشخص المولود حراً وينتمي إلى جماعة المحاربين التابعين للملك أو نبيل عظيم الشأن . كان هؤلاء « الافصال » كغيرهم من المحاربين من جماعة الرفقاء الجرمان القدماء ملتزمين لرئيسهم بالولاء والطاعة التي حتمها عليهم ذلك القسم الذي أخذوه على أنفسهم له ، وهو بدوره وعدهم بتوفير الحماية الاجتماعية لهم ، وقد كان هذا الميثاق نهائياً ومقدساً ويخلق ترابطاً يقتضيه التعاون الذي لا بد وأن يحدث بسبب ظروف العصر ألا وهي حاجة الفرد العادي للحماية وحاجة السيد الإقطاعي للمساعدات - العسكرية والاقتصادية . وهذا الترابط يشبه في قوته علاقة المصاهرة . وكان « الفصل » أو التابع يتعهد بمسؤولية الثأر لسيد الإقطاعي ، كما لو كان اللورد من جانبه يتعهد بمثل هذه المسؤولية ولأن « الفصل » كان رجلاً حراً كما يصف نفسه مدحاً أثناء تأدية ذلك القسم للسيد الإقطاعي فإن سللته - على عكس الحال مع القن - غير ملتزمين ببند ذلك التعهد . كان « الفصل » يقسم بالتعهد بأن يخدم السيد الإقطاعي خلال حياته ، وأن يقدم ما يستطيع من مساعدات ما زال قادراً على العطاء حتى ولو كلفه الأمر حياته :

« وليكن جنون الخيانة أبعد من أن ينالك ، وليكن الشيطان بعيداً عن قلبك وليس له فيه مكان ، وليعوض سيدك الإقطاعي بك خيراً في كل الأمور » .

هذا النص هو ما كتبه الليدي ثيود لابنها وليام التابع لشارل الأصغر سنة ٨٤٣م (Keen, 1968: 53) . هذه الحادثة تبرز صورة جديدة في العلاقات الإقطاعية ، وهي إمكانية قيام بيعة إقطاعية بين أفراد أسرة واحدة . ومثل هذه المشاعر والعوامل هي التي أوجدت فيالق من « الافصال » الموالين وجعلتهم العنصر الأساسي في أي حرب تقوم تحت قيادة قائد كارولنجي . وكانت إمكانية الملك في المحافظة على مملكته تعتمد على قتال ذلك « الفصل » الموالي وهذا الأمر جعل من أولئك « الافصال » شخصيات ذات أهمية كبرى .

من المؤكد أن « الفصل » أو التابع في العهد الكارولنجي كان صفقة مربحة إلى

جانب كونه محارباً يحتاج لعدة ثمينة من أسلحة وخيل ، لأن - الفروسية في هذا العهد أصبحت سلاحاً حاسماً في المعركة ، كما كان من المحتمل جداً امتلاكه لمقاطعات خاصة به ، أراضي حرة متوارثة (Allodial) كما كانت تسمى ، والتي كان بإمكانه تنظيمها حسبما يرى .

وسواء أكان الأمر كذلك أم لا فإن « الفصل » كان يتوقع دائماً الحصول على مكافأة على شكل إقطاع مقابل الخدمات التي يؤديها ، وله ان يستمتع بحق الانتفاع بهذا الإقطاع على مدى حياته ، ومثل هذا الإقطاع كان يؤخذ عادة من خزانة الملك أو من دومين الكنيسة ، والدومين كما سبقت الإشارة إليه مجموعة من الضياع تابعة لسيد إقطاعي واحد ، أو لمركز ديني مثل كنيسة أو دير ، وفي هذه الحالة كان يجب على « الفصل » غالباً أن يدفع شيئاً من دخل الأرض إلى الكنيسة كنوع من الأجرة .

إن الحصول على مثل هذا الإقطاع قد زاد من قيمة « الفصل » لأنه أصبح باستطاعته كسوة وتموين « أفصال » خاصين به من إنتاج هذا الإقطاع وهؤلاء « الأفصال » زادوا من قيمته الشخصية في القتال . (Keen, 1968: 53-54) . ذلك الوضع كان يتضمن نوعاً من الامتياز « للفصل » إذ انه بذلك لم يعد متوفراً تحت الطلب دائماً ، بل أصبح شخصاً له امتلاك مؤقت لإقطاع ، وعند وفاة « الفصل » Vassal كان ذلك الإقطاع يعود للملك المالك الأصلي ، ومن ثم فقد ينظم ويعطى « لفصل » جديد . ومن هنا يظهر اختلافه عن الإقطاع الحر الألودي Allodial الذي حينما يمنح فمعنى ذلك افتقاده للأبد .

ونتيجة لذلك فإن الكارولنجيين كانوا كرماء في منحهم الكثير من الإقطاعات الحرة المتوارثة ، وكان « أفصالحهم » رجالاً ذوو سلطة نافذة (Keen, 1968: 54) . وكان طبيعياً جداً أن يجتاز عدد من الكونتات من بين « الأفصال » ويعطون إقطاعات في كونتياهم حيث يعهد بها إليهم .

وهكذا بدأ كل من النظامين ، الإدارة الجماعية وخدمة « الأفصال » في الاندماج ببعضهما ، وكان من نتيجة هذا الاندماج ، وانصهار كلا النظامين في بوتقة واحدة ، أن ظهر نظام الإقطاع الأوروبي الوسيط بصيغته الكاملة وسماته المتميزة .

وقد بلغ النظام الإقطاعي شكله البدائي الطراز - في وطنه - عند ملوك الفرنجة الغربيين، غرب نهر الراين وشمال نهر اللوار (Keen, 1968: 54). وقد استغرقت عملية نمو تشكيل النظام الإقطاعي فترة القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، حيث شهدت أوروبا الكثير من الأزمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية، حتى يمكن القول بأن هذه الفترة كانت أكثر ظلمة مما شهدته أوروبا أيام سقوط الأمبراطورية الرومانية وإغارات القبائل الجرمانية (Flamerton, volume 5: 2664).

وخلال هجوم الفايكنج والغزوات الأخرى كانت الحاجة كبيرة لحماية محلية من ملك متنقل للتغلب على المصاعب. وكان من المعتاد أن يضع «الفصل» نفسه ويودع ممتلكاته تحت حماية أحد من «أفصال» الملك الذي يملك عدداً من المقاطعات والمساعدين لأنه بهذا يخطط لتأمين حماية مؤكدة ومضمونة، وعلى الرغم من ذلك فإن مثل هذا «الفصل» كان لديه مشكلات يعاني منها، فقد كان من المحتمل ألا يمنح الحماية إلا مقابل شروط تخدم منفعته الخاصة.

كانت حاجة «الفصل» الرئيسية هي الحصول على عدد كاف من الاتباع للدفاع عنه وعن إقطاعاته. ولذا كان على «الفصل» المحتاج من أجل أن يجعل نفسه «فصل» «لفصل» أو تابع لنبيذ أعلى منزلة وأكبر مكانة منه أن يقدم مقاطعاته الخاصة به إلى سيده المختار الجديد، ويستردّها مرة أخرى في شكل إقطاع، وقد كان الكونت المحلي هو الاختيار الواضح والمرغوب به لرجل يبحث عن الحماية بسبب قوته وارتفاع منزلته وثبات مركزه الرسمي.

إن قوة الكونت من وجهة نظر المحتاج للحماية هي التي كانت ذات أهمية بالنسبة له، وليس المنصب الذي يشغله.

وهكذا وجد الكونت أن منزلته معززة كثيراً لأن مهمته لم تعد مقصورة على ارتباط منصبه - بالقضاء بين رجال الكونتية نيابة عن الملك، ولكن بجانب ذلك أصبح كل أو معظم رجال القيادة في الكونتية نيابة أتباعاً له، فقد أقسموا أن يخدموه وأن يكفوا أيديهم عن ممتلكاته، مع التزامهم بالدفاع عنه، لقد أصبح الكونت في كونتيتيه ملكاً صغيراً (Keen, 1968: 55). وقد كان من الطبيعي أن ينسى الفارق بين سلطته ككونت وسلطته كمالك أرض عظيم الشأن لأن كلاهما أصبح ينظر له كما



لو كان جزءاً أو قطعة من شيء واحد. وهكذا بدأت الحدود القديمة بين الكونتيات تتغير، فقد أصبح الكونت لورداً ويقضي بالأمر ليس فقط في المقاطعة التي أعطاها الملك له ولسلالته ولكنه كان صاحب الأمر في كل الأراضي التي كانت تحت سلطته وسلطة أتباعه.

هذه هي الظروف التي ظهرت في ظلها طبقة أرستقراطية جديدة قوية جداً.

وكان قبول مبدأ التعاقب الوراثي في الإقطاعيات أوجد عهداً من الاستقرار في ظل هذا النظام الجديد. وقد كانت القرابة أهم الروابط الإنسانية التي كانت تربط بين أفراد هذا المجتمع الإقطاعي، وكانت عادة الأخذ بالتأثر لمقتل قريب من العائلة واجباً اجتماعياً رئيسياً، ولذا عمل الفرد في ذلك المجتمع الإقطاعي على أن يودع نفسه وأرضه لخدمة السيد الإقطاعي من أجل حمايته الشخصية وحماية عائلته وأتباعه. ونتيجة لذلك ظهر في ذلك المجتمع رغبة السادة الإقطاعيين للاستيلاء على أرض التابع عند وفاته. ولذا - مع مرور الوقت - أصبح من الصعب إغراء كثير من الرجال للعمل في خدمة السيد الإقطاعي في حين كان الملوك يصرون على استرجاع إقطاعاتهم عند وفاة الفصل التابع.

وتوضح مجموعة الشرائع التي أصدرها شارل الأصلع في كويرزي (Quierzy) عام ٨٧٧م حين كان على وشك الرحيل إلى إيطاليا لكي يتوج إمبراطوراً في روما من قبل البابا يوحنا الثامن ٨٧٢ - ٨٨٢م توضح هذه الشرائع شيئاً من الصراع الذي كان يدور بين الملوك والسادة الإقطاعيين من ناحية، وبين أبناء التابع المتوفى للاستيلاء على الإقطاع.

ولذا قرر شارل الأصلع أنه إذا مات أحد الكونتات أثناء غيابه في روما فإن ولده يجب أن يعقبه دون أي نقاش خشية أن يشير منع الأبناء من الاستيلاء على إقطاع والدهم مشكلات لا يستطيع شارل الأصلع وهو في روما بعيداً عن عاصمة حكمه حلها (Keen, 1968: 55). وبمرور الوقت أصبح هذا الأمر عرفاً من أعراف النظام الإقطاعي. ومن ناحية أخرى كان الفصل الجديد لا يستطيع أن يضع يده على إقطاع والده إلا بعد أن يجدد القسم الذي حلفه والده المتوفى للسيد الإقطاعي، ويدفع إلى جانب ذلك قدرأ من المال relief أو الحلوان، وهو ما يعادل دخل سنة كاملة من إنتاج

الإقطاع ، وذلك للحصول على حق الإذن في أن يعقب والده المتوفى في إقطاعه . وقد كان تجديد القسم عملية مقدسة جداً ، ففي جلال وولاء كان الوريث يركع أمام السيد الإقطاعي واضعاً يديه بين يدي سيده الإقطاعي معلناً : « سيدي لقد أصبحت رجلك » (Keen, 1968: 56) .

وبعد هذا يقسم الابن الوريث أنه سوف يخدم سيده الإقطاعي بإخلاص طوال حياته . هذا ما يسمى بالبيعة الإقطاعية وهي عبارة عن حفل بسيط يعلن فيه النبيل المحتاج للحماية أو الفلاح الضعيف أنه أصبح من اتباع الأمير الإقطاعي ، وبعد أن يتم هذا الإجراء يكون قد عهد للوريث بملكية إقطاعه أو الأرض التي ورثها عن والده .

هذه العملية أو حفل البيعة الإقطاعية يتضمن عملاً رمزياً آخر ، وهي أن السيد الإقطاعي يعطي « الفصل الجديد » علماً يرمز إلى أنه هو وأتباعه يجب عليهم خدمة السيد الإقطاعي أثناء الحرب . وفي العهد الذي كانت هذه الاتفاقات بين الرجال لا تدون غالباً ، كانت هذه الطقوس الرسمية والمقدسة تتم في حضور عدد من الشهود حتى يصبح هذا الاتفاق ذا صبغة قانونية بحضور وشهادة الحاضرين (Keen, 1968: 56) .

وهؤلاء الشهود يشهدون على حقوق السيد الإقطاعي التي يلتزم بها « الفصل » مثل خدمة السيد الإقطاعي ، وزراعة أرضه . وإنه إذا مات هذا الفصل وليس له وريث أو إذا فشل في تقديم الخدمة المطلوبة فإنه يحق للسيد الإقطاعي حينئذ أن يسترد الأرض التي سبق وأعطاه « للفصل » أو التابع . وعادة كان السيد الإقطاعي لا يرفض التقليد لمنصب التبعية عندما يعرض عليه ذلك في حفل البيعة حيث يصيح النبيل « فصلاً » من اتباع السيد الإقطاعي ويتم في هذا الحفل تسجيل العقد الإقطاعي موضحاً حقوق وواجبات كل من السيد الإقطاعي و « الفصل » .

ونتيجة لذلك ظهر في المجتمع الإقطاعي في القرن الحادي عشر طبقة جديدة تتكون من « الأفضال » وتتمتع بالأمن والثقة ، وتملك طبقة من العمال .

بعض الاقطاعات كانت ذات منزلة ورتبة أعلى من غيرها ويتضمن امتلاكها حقوقاً واسعة . وهكذا نجد أن الذين يملكون كوتيتيات قديمة قد تمتعوا بحقوق واسعة

أكثر من الحقوق التي تمتع بها أفصا لهم في مقاطعاتهم ، وأصبح وضع الشخص الاجتماعي يقوم على أساس الحقوق التي يتمتع بها في اقطاعه ورتبة السيد الاقطاعي الذي استلم منه هذا الاقطاع . وبالطبع كان هناك الكثير من الصعوبات التي تنشأ نتيجة لمحاولة إحدى العائلات الاستفادة من الظروف التي قد تمر بعائلة أخرى .

ومن ناحية أخرى كان هناك قلة ضئيلة جداً من ملاك الاقطاعات في القرن الحادي عشر الذين كان باستطاعتهم استرجاع ملكياتهم التي تعود لأحد الأسلاف المعاصرين لعهد شارلمان (Keen, 1968: 56) . على أية حال إن استقرار الأوضاع جعل من قواعد التعاقد الوراثية والتبعية في الولاية صعبة التخطي سواء بالقوة أو بالحيلة بمعنى آخر لقد تحول العرف الاقطاعي الى قانون ثابت ، وهذا ما جعل الرئاسة المحلية تظهر بثبات كوحدة حكومية أساسية ، وهي ما يسمّى أحياناً بالكونتية وأحياناً بالدوقية . إن الهوة بين الملك وحاكم الكونتية الذي كان يوماً ما « فصلاً » شخصياً له أي تابعه قد اتسعت بهذا الوضع اتساعاً كبيراً ، وكل الذي تبقى من الرابطة الوثيقة بينهما كان حق الملك أن يطلب بيعه اقطاعية من قبل ابن الكونت حين يعقب والده ، أي حين يتم اعتلاء الابن منصب الأب بعد وفاته في إدارة الكونتية ، وبالتالي مبايعة الابن الملك بالولاء والطاعة والاخلاص وخدمته عسكرياً واقتصادياً وقضائياً ، وبهذا نرى أن السلطة الحقيقية للملك الفرنجة الغربيين قد تقلصت وأصبحت تقتصر على مناطقهم في أراضيهم حيث يستطيعون الحكم والقضاء بالأمر دون نواب ومفتشين .

كما اقتصرت ملكية الملوك الكارولنجيين الآخرين على عدد ضئيل جداً من المقاطعات لأنهم عملياً أصبحوا ضعفاء (Keen, 1968: 57) .

ومن ناحية أخرى نجد أن منتصف القرن الثاني عشر الميلادي يحدد نقطة تحول هامة في تطور نظام الفروسية ، وتحفظ وثائق الفترة وصفاً مفصلاً لحفل تدشين أحد الفرسان للانضمام في سلك الفروسية في عام ١١٢٨ م . ويوضح الوصف صورة واضحة للإجراءات التي تتم في أعلى مستوى اجتماعي (Southern, 1967: 109) .

والى جانب طبقة الفرسان ظهرت طبقة الألقان . وقد كونت هاتان الفئتان أهم وأميز طبقات الفترة الممتدة من القرن العاشر الى القرن الثاني عشر . ومن دائرة

أحوال هاتين الطبقتين تبلورت الأفكار الاجتماعية لهذه الحقبة من فترة العصور الوسطى الأوروبية (Southern, 1967: 112) .

ونتيجة لاضرابات القرنين التاسع والعاشر الميلاديين أصبحت الحكومة بالفعل عاجزة أن تفعل شيئاً حتى إزاء جهاز الدولة البسيطة ، فقد أصبح هذا الجهاز جزءاً من إرث الرجال الأقوياء ، أي أنه أصبح من واجبات «الفصل» أو التابع القوي العمل على إيجاد ما يمكن أن توفره الدولة من حماية واستقرار اجتماعي وعدل قضائي .

والجدير بالذكر أن الشيء الذي ربط هذا المجتمع مع بعضه البعض ليس هو الاحساس بالالتزام نحو الصالح العام ، وإنما القسم الشخصي من شخصيات فردية لأسياد أفراد وعلى ذلك اعتمد سلام المجتمع على مدى ما كان هؤلاء الأفراد مستعدين للقيام بتعهداتهم ، ومن هنا كانت القوة هي المحور المتحرك ، ومن ثم يمكن القول أن النظام القطاعي قد ظهر الى حيز الوجود نتيجة مقتضيات الوضع العسكري ، ومن ثم اتم بكثير من العلامات التي تشير الى أصله ، فنجد أن المركز الحقيقي لسلطة السيد القطاعي هو القلعة التي خلف جدرانها أو أسياحها ، يستطيع السيد القطاعي تحدي أعدائه ، وحيث أيضاً يعقد بلاطه ويحكم بين أتباعه .

كان الالتزام الأكثر أهمية بالنسبة «للفصل» هو خدمة السيد القطاعي في الحرب ، أي أن التزام الخدمة العسكرية كان أهم مواد العقد القطاعي ، وكانت مقاطعة «الفصل» أو التابع تقيم على أساس العدد من الجنود الذين يمكن أن تعولهم هذه المقاطعة ، ومن ثم إذا حث سيده القطاعي أو أحد أتباعه بالاتفاق المقسوم بينهما فإن الملك والكونت «والفصل» كلهم سواء كانوا يرجعون الى الحق القديم للرجل الحر ، وهو الثأر .

وقد عانت أجزاء عديدة من أوروبا الكثير من حروب النبلاء القطاعيين وهي الحروب القطاعية الداخلية أو الحروب المحلية ، ولم يكن هناك من السلام سوى القليل على مدى أربعة قرون بعد الألف الميلادية (Keen, 1968: 57) .

ومن وجهة نظر المؤرخين في الدولة الكارولنجية فإن نظام القطاع في تلك المنطقة كان نتيجة عوامل رئيسية أهمها ظاهرة المحلية . وهي اكتفاء أهالي الدومين بما يمكن أن يوفره الدومين من طعام وأمن وحماية ، ثم يلي ذلك ما يحدث في الدولة

الكارولنجية من انهيار الحكومة المركزية نتيجة تفتت الدولة بسبب تقسيمها بين الأبناء والأحفاد .

الى جانب ما درج عليه حكام الدولة الكارولنجية من منح البراءات التي أعفت أصحاب الأراضي من تدخل موظفي الحكومة من المدنيين ورجال الدين ، بمعنى آخر ، لقد منحت هذه البراءات أصحاب الأراضي حرية تامة في مجالات القضاء والشئون المالية . ثم جاء غزو الشماليين الذي قضى على كل ما بقي من كيان للسلطة المركزية في الدولة الكارولنجية (Flamerton, Volume 5: 2664 - 2665) .

وحين تمتعت أوروبا بشيء من السلام الداخلي في القرن الحادي عشر بعد توقف هجوم النورمان والمجر والمسلمين وتلاشي الحروب الاقطاعية الداخلية بسبب قيام الملكيات المركزية القومية ، كان هذا السلام الداخلي هو الأساس الذي هيا الظروف لقيام النشاط التجاري ، وبالتالي إنشاء مدن العصور الوسطى . واستمر النشاط التجاري حتى بلغ الازدهار في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي ، ومن ثم أعطى الصناعة فرصة الظهور في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي ، والازدهار في القرن الخامس عشر الميلادي .

وفي الغالب حين يتناول النظام الاقطاعي بالبحث يبدو كأنه كان واحداً في صورته عبر كل أجزاء أوروبا ، وعلى ذلك يجب التوضيح أن نظام الاقطاع في صورته التي ذكرناها يطابق كثيراً ما كان عليه الحال في شمال فرنسا كما أنه نتيجة للفتوحات النورمانية ، فإن أنظمة مشابهة جداً لهذا النظام قد توطدت في إنجلترا ، ونفس الشيء أيضاً في جنوب إيطاليا وصقلية ومملكة بيت المقدس الصليبية .

أما في المناطق الأخرى فقد كان هناك أنظمة مشابهة ، ففي شمال إيطاليا وجنوب فرنسا وهي المناطق التي كانت أقل تأثراً بالغزوات فإن العديد من أصحاب المقاطعات الألودية ، أي الاقطاعات الحرة المتوارثة التي كانت تتمتع باستقلال ذاتي ، ولم تخضع لنظام الاقطاع إلا في القرون الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر لم يخضع اصحابها للتبعية الاقطاعية ، ولم يصبحوا أفصلاً ، ولم يستطع الأدواق ولا الكونتات أن يحرزوا نفس الدرجة من السيطرة المحلية على المقاطعات في هذه المناطق (Keen, 1968: 57 - 58) .

أما في المانيا فإن سير الحوادث كان مختلفاً عما كان في غرب فرنسا لأن أجزاء كثيرة من المانيا لم تعرف أبداً الادارة الرومانية، كما أن النظم الكارولنجية لم يكتمل تأسيسها في المانيا إلا في أواخر القرن التاسع الميلادي حين تعرضت للهجمات الاسكندنافية والهنغارية، ولم يملك قادة الدوقيات القبلية العظيمة في المانيا مثل بفاريا وسوابيا الحقوق الواسعة والصلاحيات المطلقة في الادارة، كما هو الحال مع كونتات الفرنجة، ونتيجة لذلك لم يتمكنوا أبداً من الحصول على نفس النوع من السيادة على ملاك الأراضي الآخرين وخاصة الأراضي التابعة للكنيسة، كما كان الحال مع الكونتات في فرنسا الذين حصلوا على تبعية مطلقة من ملاك الأراضي الحرة وسيادة تامة على أراضي الكنيسة، خاصة وأن الظروف خدمتهم في هذا المجال ومكنتهم على تبوأ السيادة العليا.

إن الملوك من آل أوتو (Otto) وخلفائهم استطاعوا عن طريق الحصول على السلطة للتعيينات في مناصب عليا في الكنيسة «التقليد العلماني»، وبواسطة تأمين الكونتيات لدى رجال الكنيسة استطاعوا الابقاء على حكم فعال أو هيمنة ذات فعالية (Keen, 1968: 58).

وقد تم مساعدة كونتاتهم الكنسيين بواسطة وسطاء ملكيين، وهم رجال عبيد الأصل ليس لديهم أراض، وهم مرتبطون بأسيادهم أكثر كثيراً من ارتباطهم بأفصال أحرار. وهذا يوضح لنا سبب خروج الملوك الالمان من أزمة الغزوات وهم أقوياء جداً على عكس الوضع مع ملوك الفرنجة في غرب فرنسا الذين أضعفتهم تلك الغزوات لدرجة العجز.

ولكن هذا الفارق بين فرنسا والمانيا يجب ألا يحمل الكثير فبالنسبة الى ملوك غرب المانيا نجد أن سلطة الأباطرة الالمان اعتمدت كلية على المساعدة المحلية من رجال موثوق بهم بواسطة روابط شخصية وأقسام بالولاء، ولم تستطع البلاد أن تعترض بأي شيء يمكن أن يسمى حكومة مركزية نظامية لأنه في كل المجتمعات الاقطاعية نجد أن القوة تركزت في آخر الأمر بيد هؤلاء الذين كانوا يستطيعون بناء قلاع، وتكوين عدد كاف من المحاربين لحماية الجوار.

حقيقة أنه في المانيا في القرن الحادي عشر بسبب أوضاعها الاجتماعية المختلفة كان

الرجال ذوو النفوذ القوي جماعة أخرى مختلفة عن الكونتات في فرنسا ، فقد كان اللوردات العلمانيون والكنسيون الذين حكموا المقاطعات الألودية العظيمة . وبما أنهم لم يكن لديهم مثل كونتات الفرنجة الغربيين الخبرة لسلطة تفويضية فإنهم لم يستطيعوا التعرف على قوتهم الذاتية ، ولكنهم علموا مدى قوتهم أثناء أزمة جديدة عند نهاية القرن الحادي عشر قبل أن يجد الأباطرة الألمان أي منهج نظامي يمكن الاعتماد عليه لكبح جماح هؤلاء اللوردات الاقطاعيين الذين عندما تعرفوا على مدى قوتهم ، أثبتوا وبرهنوا أنهم ليسوا أقل شأناً في القيادة والقوة من كونتات فرنسا وباروناتها ، وعلى هذا يمكن القول : ان النظام الاقطاعي ظهر الى حيز الوجود في صور مختلفة باختلاف البلاد الأوروبية وما شهدته من أحوال وتغيرات تاريخية ، فظهر في إنجلترا النورمانية بصورة مختلفة عن الصورة التي ظهر بها في فرنسا في ظل الحكم الملكي الضعيف وسلطان الدولة الكارولنجية المنهار ، بينما تأخر نضجه في المانيا بسبب سلطة الأباطرة فيها (Flamerton, Volume 5: 2666).

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو : أي نوع من الرجال كان هؤلاء البارونات الفرنسيون الذين كان في يدهم الكثير من القوة المحلية؟؟ إن الاجابة على هذا السؤال تكمن في أعمال الكونتات الثلاثة لمنطقة آنجو في فرنسا وهم جيوفري كريمنتال (٩٦٠ - ٩٨٧م) ، وفولك نيرا (٩٨٧ - ١٠٤٠م) ، وفولك ريجن (١٠٦٧ - ١١٠٩م) .

فوجد جيوفري كريمنتال بظهر في التاريخ « كفصل » مخلص للملوك الكارولنجيين في غرب مملكة الفرنجة .

وفولك نيرا المؤسس الحقيقي لثروات عائلته ، حكم فترة طويلة وبنى ثلاث عشرة قلعة ، كما أنه اغتصب مقاطعات واسعة من جيرانه بالقوة مثل مقاطعة سومور وجزءاً كبيراً من تورين (Keen, 1968: 58 - 59) .

ولكنه من ناحية أخرى حج ثلاث مرات الى القدس حيث أسس كنيسة كبرىتين وقدم هبات لعدد كبير من الكنائس ، وفي ظل رعاية هذه الكنائس بدأ عدد من المدن الصغيرة ينمو ويزدهر .

أما فولك ريغن فكان رجلاً كاتباً ومؤلف حولية خاصة بعائلته ، وكان لديه أربع زوجات ، جمع بين اثنتين في آن واحد ، وكان في صراع مرير مع « أفصاله » إنه من الصعب القول أو الجزم أي من هؤلاء الرجال كان يستحق أن يرقى كأحسن قائد أو أكثر بروزاً ، وعلى ذلك يمكن القول باختصار أن البارون في ظل النظام الاقطاعي يصعب التكهن بالشخصية التي سيظهر بها .

ولا يسعنا هنا إلا أن نؤيد رأي المؤرخ الفرنسي جيرارد (Guerard) في وصفه لطبيعة النظام الاقطاعي حيث يقول : « ان الأرض هي الأساس في المجتمع الاقطاعي ، وتعطي صاحبها الحق في التمتع بالسلطة والحكم بغض النظر عن مساحة هذه الأرض » (Flamerton, Volume 5: 2665) .

إن أوضاع القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وضعت سلطة فعالة في أيدي النبلاء مع سلطان مجيد ومركز عال في عالمهم المحلي (Keen, 1968: 59) الى جانب أن قوة الوراثة جعلت سلطتهم أبدية وأعطت منصبهم امتيازاً ، وهنا نسأل ماذا فعلوا بهذه الامتيازات التي اعتمدت كثيراً على صفات فردية؟؟ عند الاجابة على هذا السؤال يجب أن نوضح أولاً أنه حين يقبل التاريخ على تناول المستوى الفردي ، فإن الفرد لا يستطيع تأسيس سلوك نموذجي لمجتمع عام ، وعلى الرغم من ذلك فإن ما كان هؤلاء الرجال يفعلونه كان يعني كثيراً ، لأنه في أوروبا الوسيطة كانت القرارات الفاصلة بيد هؤلاء الرجال .

كل هذا يؤكد أن تاريخ النظام الاقطاعي اختلف من مجتمع الى آخر وان التحدث هذه المجتمعات الاقطاعية في المظاهر الأساسية لنظام الاقطاع .

### المصادر والمراجع :

- 1 - Adams, George Burton, *Civilization During the Middle Ages*, London, 1910.
- 2 - Davis, R.H.C., *A History of Medieval Europe*, London, 1974.
- 3 - Flamerton, J.A. ed., *Universal History of the World*, Volume Five, *Serfdom and Feudalism*, London, G.W. Copland.



- 4 – Heer, Friedrich; *The Medieval World Europe 1100-1350*, London, 1962.
- 5 – Keen, Maurice, *Medieval Europe*, London, 1968.
- 6 – Southern R.W., *The Making of the Middle Ages.*, London, 1967.